« **عدم جواز الاستيلاء على ارض الغير بالقوة** » . ولأنه يستحيل البحث في بند من اطار سياسي كامل دون الوقوع في خطأ فادح ، كانت هذه الاشارة الموجزة لكي نوضح ان كل ما في الاطار يساعد على تقزيم ذلك البند رغم قزميته المنصوص عليها والتي يحاولون نفخها وتصويرها على غير حقيقتها .

ينص الاطار السياسي في صدد هذا البند على ان « **مسؤوليات وسلطات الحكم الذاتي التي ستمارس في الضفة الغربية وقطاع غزة ، ستحدد من خلال مفاوضات تتم بين مصر واسرائيل والأردن** » . وهذا يعني ان لكل طرف من الاطراف حق النقض ! وأول سؤال يخطر على البال : « وماذا لو فشلت هذه الاطراف في الاتفاق » ؟ والرد الذي جاء على لسان بيغن يجسد الاحتمال الوحيد الممكن وهو « **بقاء كل شيء على ما هو** » أي استمرار الاحتلال والحاق الضفة والقطاع نهائيا ورسميا باسرائيل .

طبعا ، ان السؤال الاكثر بداهة والأحق بالأولوية هو « **كيف يتم البحث في مصير شعب وممثلو هذا الشعب غائبون لا يشاركون** » ؟ ولكننا اجلنا طرحه ، لأن هناك من سيقول لنا ، كما قال وزير الخارجية الاميركي فانس في اول خطاب له في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، بعد التوقيع على الاتفاقيتين ، في ٢٩ ايلول ١٩٧٨ : « **ان هناك دورا حيويا للفلسطينيين في تقرير مصيرهم بعد ان تم الاعتراف بهم كمشاركين في كل مجالات التفاوض التي ستقرر مستقبلهم** » . وهذا كذلك هو نوع من الدجل السياسي الذي لا يستند على اي نص . لأن كل ما ورد في هذا الصدد ، اي المشاركة الفلسطينية لا يتجاوز شبه الجملة التالية وهي « **ان الوفدين المصري والأردني ، يمكنهما ان يتضمنا فلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة ، وفلسطينيين اخرين ، وذلك بعد الاتفاق المتبادل** » . وهذا يعني بايجاز ، وبعد ابعاد منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين ، ان الاطار السياسي « **يسمح** » ولكنه لا « **يفرض** » وجود التمثيل الفلسطيني ، ويبقيه معلقا « **للاتفاق المتبادل** » مع اسرائيل كما هو النص .

ومع ان الكلمة الأخيرة في هذا الموضوع تبقى بالطبع لاسرائيل ، فان مثل هذا التمثيل **يبقى شكليا لتغطية الموقف النهائي واسباغ الشرعية الفلسطينية عليه دون ان يكون له اي قيمة فعلية** ، وذلك لعدة اسباب : منها ان نوعية الاشخاص الفلسطينيين (الذين سيشاركون) ستختار وفقا لارادة غير فلسطينية (اردنية ومصرية) ، كما ان رفض او قبول هؤلاء الممثلين لاية صيغة تطرح يبقى بلا قيمة قبل الموافقة المسبقة للوفدين المضيفين لهم وللموافقة الاسرائيلية النهائية .

هذا يوضح خديعة ما يسمى بالمشاركة الفلسطينية ! « وبماذا » ؟ في مفاوضات حول « حكم ذاتي » غير محدد المسؤوليات والسلطات .

ومما يكشف عدم جدية اطراف « الكامب » حول هذه المشاركة اصلا بالاضافة الى ما ورد في النصوص ، هو ما جاء على لسان السادات في احدى رسائله المتبادلة مع كارتر ، والذي يعلن فيه عن استعداد مصر لتمثيل كل الجانب العربي والنطق باسمه في حال اصرار الأردن على عدم المشاركة واصرار الفلسطينيين على المقاطعة التامة .